سبيل المثال، فيما يتعلق بتقسيم الارهاب: ارهاب ثوري، وارهاب رسمي تقوم به الحكومات، فالقانون لا يعترف بهذا. القانون او الاتفاقيات الدولية تتحدث عن نوع واحد هو الارهاب الثوري، اي الارهاب الذي يقوم به افراد وجماعات. وهكذا نستطيع ان نقول انه، من الناحية القانونية، ما يسمى بارهاب الدولة امر غير وارد.

«٢ ـ ان الورقة تقصر الارهاب الثوري على حركات التحرير والمقاومة ضد الاستعمار، او الاحتلال، او الاستبداد، ولكن هناك الحركات الانفصالية (الايكا ـ السيخ ـ التاميل).

«وفي النهاية قد يكون مفيداً لو استبعدنا الارهاب الحكومي، على الاقل قانوناً، وقسمنا الارهاب الثوري الى ثوري وفوضوي».

التعقيب الثاني تناول الارهاب الدولي، في ضوء أحكام القانون. والتعقيب الثالث تناول جهود الامم المتحدة في تأييد الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطني ومكافحة الارهاب. وفي هذا التعقيب يستعرض المعقب جهود الامم المتحدة في تأييد الكفاح المسلح، منذ نشأتها والى الآن، ويقرر ان المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة للامم المتحدة، قد أيد كفاح الشعوب بقدر ما دان الاعمال الارهابية الموجهة ضد أشخاص مدنيين أبرياء. وكانت الجمعية العامة حريصة على توضيح عدم الخلط بين المقاومة المشروعة والارهاب في الوهلة الاولى لدراسة هذا الموضوع. وقد حرصت الامم المتحدة، بجميع اجهزتها، على التفريق بين الارهاب والمقاومة الوطنية التي هي حقوق مشروعة معترف بها في ميثاق الامم المتحدة. وفي الدورة الثانية والثلاثين، ناقشت اللجنة دراسة تحليلية حول ظاهرة الارهاب، أعدتها الامانة العامة للامم المتحدة. وحللت الدراسة وجهات نظر الدول بالنسبة الى الاسباب الكامنة وراء ظاهرة الارهاب؛ وتعرضت لتعريف الارهاب، واقترحت تدابير عملية لمكافحته. وقد قررت الدراسة ان العديد من الدول أكد ضرورة التسليم باستبعاد الاعمال التي تقوم بها حركات التحرير الوطنية المعترف بشرعية كفاحها لتحقيق اهدافها في تقرير المصير والاستقلال من تعريف الارهاب، الذي لم يتم التوصل اليه حتى الآن، على الرغم من تحفظ بعض الدول على هذا الاستبعاد.

وبقدر ما كانت التعقيبات دون المستوى المرجو منها، كانت المناقشات اكثر عمقاً واثارة، من ناحية التقييم الموضوعي للورقة، علاوة على انها طرحت، بدورها، عدداً من الاستفهامات حول الظاهرة عينها. سنبدأ، اولاً، بنقاط الاختلاف.

طرح اللواء طلعت مسلم عدداً من التحفظات، يمكن اجمالها في النقاط التالية:

١ ـ ان الورقة حددت عناصر مميزة لما اسمته بـ «الارهاب». والحقيقة ان دراسة كل هذه العناصر تنسحب، في الوقت عينه، على ظاهرة الحرب الحديثة، في كونها عنفاً او تهديداً، وانها انتهاك للقواعد الأساسية للسلوك الانساني.

٢ ـ يرجع الباحث مبررات اللجوء الى الارهاب الى محدودية ميدان المعركة. وهذا يتناقض مع الواقع؛ اذ اننا نجد ان اعمال الكفاح المسلح قد شملت مناطق واسعة وصلت الى اتساع الميدان ليطبق على حدود دولة ما او قطاع كبير: منها في الاتحاد السوفياتي، واوروبا الغربية، وفي فيتنام الجنوبية، وكمبوديا، وفلسطين، ولبنان، وغيرها.

٣ ـ يتحدث الباحث عن تقلص فاعلية الكفاح المسلح ويثير نقاطاً هامة كثيرة حول كثرة المنظمات وكيفية تقرير احقية منظمة ما في تمثيل قضية ما، ويشير الى انها لم تعد تؤدي، بالضرورة، الى الهدف. وعلى الرغم من الاتفاق الجزئي معه، الا انه يجب الاشارة الى انه اغفل عاملاً هاماً هو تخلي حركات التحرير التي امكنها التحرير عن دعم الحركات الاخرى التي تناضل من اجل الحرية.

٤ ـ لا بد من الاختلاف مع ما جاء في الورقة حول اقتصار الكفاح المسلح على منطقة الصراع، اذ يتنافى ذلك مع كون هذا الصراع عملاً من اعمال الحرب واتساع مسارح الحرب الحديثة لتشمل جميع اهداف العدو في جميع انحاء العالم، خاصة وان قوى القمع المعادية لا تلتزم بهذه القاعدة.

ويختم المناقش بأنه يمكن استخدام ما جاء في الورقة كاستراتيجية لفترة، دون التقيد بها الى الابد.

ثم تحدث نبيل عبدالفتاح، ناقداً، في البداية، طروحات المعقبيْن، د. وحيد رأفت و د. رجاء مرسي. قال ان ما طرحه د. رأفت ليس سوى تعبير عن المنطق والمصالح الغربية في النظر الى استنكار العنف في